جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا/ دكتوراه لغة

قراءات في كتاب سيبويه

أ. د. نافع علوان بهلول الجبوري

المحاضرة الثالثة

(باب المسند والمسند إليه)

للعام الدراسي: ٢٠٢٥-٢٠٢٦

يعد سيبويه أول نحوي يشير إلى مفهوم الإسناد في كتابه، فهو أول كتاب يرد فيه هذا المفهوم الذي تقوم عليه بنية الجملة العربية، وأفرد له باباً، فقال: ((هذا باب المسند والمسند إليه)) وجعله يحتل الصدارة بعد أن عرف الكلام، وبين مجاريه.

فسيبويه يبني كلامه على أصل نحوي معين هو المسند والمسند إليه، ثم ينتقل إلى نماذج فرعية كثيرة، ويبين ما يطرأ عليها من تغيير تقتضيه الصناعة النحوية، فيعقد من خلالها بين ثلاث علاقات في اللفظ أو التركيب النحوي، والمعنى الذي يربط الوظائف النحوية والتركيب الذي يتكون بعد ذلك. كل ذلك من أجل تحقيق المعنى المقصود والدلالة على الإفادة.

وهو لم ينص على مفهوم الاسناد صراحة، بل راح يشرحه ممثلاً له، ولعل ذلك يعود إلى أنَّ معروف ومفهوم لدى النحاة الذين سبقوه أو عاصروه. وهو مصطلح جمع به كل الروابط أو المحتملات بين الروابط القولية فإن ارتبط اسم باسم وحصلت الفائدة كان القول اسمياً، وكان الأول منهما مسند إليه والآخر مسند، وإن كان الارتباط بين الاسم والفعل، فالفعل هو المسند والاسم هو المسند إليه.

وقد ذكر السيرافي أنّ لقول سيبويه في معنى المسند والمسند إليه عدة أوجه، منها: أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه معناه المحدث عنه، وهو إما أن يكون: فعل وفاعل ،نحو: قام زيدٌ، واسم وخبر، نحو: زيدٌ قائمٌ، فالفعل بهذا صار حديثاً عن الفاعل، والخبر حديثٌ عن الاسم، وهذا يعني إنَّ المسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو الاسم المخبر عنه.

والوجه الثاني: أن يكون التقدير فيه: هذا باب المسند إلى الشيء، والمسند ذلك الشيء إليه، وحذف من الأول اكتفاءً بالثاني، وذلك هو الاسم والخبر، والفعل والفاعل، وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه، وهما مما لا يستغني واحد عن الآخر.

أما الوجه الثالث: فهو أن يكون المسند في المرتبة الثانية على كل حال، والمسند إليه هو الأول، فإذا كانت الجملة فعلاً وفاعلاً، فالمسند يكون الفاعل، والمسند إليه هو الفعل، وإذا كانت الجملة من مبتدأٍ وخبرٍ، فالمسند هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ، وإنَّما كان المسند إليه هو الأول ؛لأنَّك جئت به، فجعلته أصلاً لما بعده.

والوجه الرابع: أن يكون المسند هو الأول على كل حال، والمسند إليه هو الثاني على كل حال، فإذا كانت الجملة من فعل وفاعل، فالفعل هو المسند والفاعل هو المسند إليه، وإن كانت الجملة من مبتدأٍ وخبر فالمبتدأ هو المسند والخبر هو المسند إليه، فيكون المسند والمسند إليه بمنزلة المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ معناهما واحد، تقول: أسندت ظهري إلى الحائط، وأضفت ظهري إلى الحائط.

وتابع الأعلم الشمنتري السيرافي في هذه الأوجه، وأن الوجه الأول هو أرضاها وأجودها.

ويتضح من تسمية سيبويه للباب وشرح السيرافي لمعناه أنَّ سيبويه قد استعمل مصطلح الحديث للتعبير عن هذا الباب؛ لأنَّ مصطلح الإسناد الذي يمثل العلاقة بين المسند والمسند إليه هو من مصطلحات الحديث؛ لأنَّ المسند بمنزلة الخبر، والحديث الذي يسند إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) هو المسند إليه، فكأنَّه قيل: الحديث والمحدث عنه.

ولا يجوز أن ينفك أحد المسندين عن الآخر لأنهما معاً يشعران بانعقاد المعنى وإتمامه ،كما لا ينفك كل واحد منهما عن الآخر في أصل الاشتقاق وهو الإسناد.

قال سيبويه: ((وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا)).

يعني بذلك المسند والمسند إليه فذكر المبتدأ وذكر المبني عليه وهو يعني الخبر؛ لأنّه لابد للابتداء من خبر، وكل واحد محتاج إلى صاحبه، وكذلك لابد للفعل من فاعل.

وكما في كل باب من أبواب الكتاب يبدأ سيبويه بالعموم ثم الخصوص، فأدخل تحت هذا الباب المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وما يجري مجراهما.

والفرق بين المبتدأ وبين الفاعل، أنَّ الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنَّك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ، فإنَّما بدأت بزيدٍ، وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق، والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلقُ زيدٌ، فقد بدأت بالحديث عن انطلاقه، ثم ذكرت زيداً، وهو المحدَّث عنه.

فالمبتدأ ما جُرد من العوامل التي تدخل عليه سواء كانت عوامل الاسماء أو الأفعال أو الحروف، والقصد فيه أن تجعله أولاً لاسم ثان يأتي بعده وهو الخبر.

وبعد ذكر عنوان الباب بدأ سيبويه يشرح بالأمثلة ما ينضوي تحت هذا الباب فقال: ((فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ زيدٌ)).

في قوله: عبدالله أخوك، وهذا أخوك، بدأ بالجملة الاسمية، أولا: بالاسم المعرب، ثم المبني، وبعد ذلك أتى بالجملة الفعلية وهو قوله: يذهب زيدٌ، ثمَّ ذكر ما تفرع عنهما، وهذا ما نسميه خصوص الخصوص فذكر في معنى كلامه ما تفرع عن المبتدأ والخبر، أو ما يجري مجراهما، منها: الفعل الناقص واسمه وخبره، والحرف المشبه بالفعل واسمه وخبره، فهو يوحي من خلال الامثلة أن الجملة لابد لها من الإفادة والإسناد، فالمعنى عنده دلالي.

فقال: ((ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُالله منطلقاً، وليت زيداً منطلقٌ؛ لأنَّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)).

لأنَّ ((كان)) هنا حكمها لتقويم المعنى وتغييره؛ لو سقطت كان من الكلام لانقلب المعنى إلى (عبدالله منطلقٌ الآن)، وكذلك في ليت لو أسقطت من الجملة لانقلب المعنى عن حد التمني، فإضافة الأفعال الناقصة أو الحروف المشبهة بالفعل إلى جملة الابتداء هي لتغيير المعنى. فهذه تحتاج إلى أخبار كاحتياج المبتدأِ إليها .فإذا سقطت من الكلام، رجع المبتدأ إلى أصله، فيعود إليه الإسناد.

وقول سيبويه: ((واعلم أنَّ الاسم أول أحواله الابتداء))

لأنَّ عنده أنَّ الأصل في الاسم أن يكون مبتدأً، ولا ينتقل عن منزلته في الابتداء إلا بدخول عامل ينصبه أو يرفعه أو يجره. فقال: ((إنَّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ ألا ترى أنَّ ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأٍ ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك الا أن تدعه وذلك أنَّك إذا قلت عبدالله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عبدالله منطلقا أو قلت كان عبدُالله منطلقاً أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً فالابتداء أول كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة)).

يعني أنَّ المبتدأ لابد له من خبر وهو أصل هذه الأربعة، وقد تدخل كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها، ظنَّ وأخواتها، غير أنَّ ظننت وأخواتها يجوز أن يكتفى بها وبفاعليها عن المفعولين.

فبدأ سيبويه بالجملة الفعلية بالفعل اللازم (ذهب) ثم بالمتعدي وهو قوله: (رأيت)؛ لأنَّ الفعل اللازم أقوى في المعنى. ((ومختصر الأمر أنّه لا يكون كلاماً من جزء واحد ،وأنّه لابد من مسند ومسند إليه)).

وأما قول سيبويه ((وذلك أنَّك إذا قلت: عبد الله منطلق، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه فقلت: رأيتُ عبدالله منطلقاً)).

إذا كانت الرؤية بالعين، (فرأى) معتمد الفائدة، والفاعل الذي هو المتكلم معتمد البيان و(عبدالله) للزيادة في البيان، و(منطلقاً) حال للزيادة في الفائدة.

أما إذا كانت (رأيت) بمعنى (علمت) (فعبدالله) معتمد البيان، و(منطلق) معتمد الفائدة، ورأيت على هذا المعنى معتمد البيان.

وحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ والنكرة هي الخبر؛ فإنك عندما تبتدئ يكون قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده.

وحق المبتدأ أن تكون مرتبته أولا وإن ذكر ثانياً، نحو: في الدار زيدٌ، كما أن مرتبة الواحد يكون أول العدد كما ذكر سيبويه، حتى وإن جعل شيء قبله مرتبته أن يكون متأخراً عنه... فللاسم المبتدأ أولية بحقيقته في نفسه من جهة أنَّه على طريق الإشارة إلى ما يعلمه المخاطب قبل تعليق المعاني التي لا يعلمها به وله أولية بتقديمه في الذكر يمكن أن يؤخر بدل ذلك التقديم في الذكر، فأوليته بحقيقته لا تؤخر كما أنَّ أولية الواحد من العدد بحقيقته لا تؤخر.

أما الموضع الآخر الذي ذكره سيبويه، فهو في باب الابتداء، حيث بدأ بتعريف المبتدأ، فقال: ((كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه)) وقصد بالرفع أن المبتدأ والمبني عليه مرفوعان. يعني أنَّ الكلام إذا ابتدأ فلا بد له من خبر يتممه، فهما كما ذكر في بداية الباب مما لا يستغني واحد منهما عن الآخر.

وخلاصة القول في هذا الباب أنَّ سيبويه نظر في الجملة، فإذا هي فعلية واسمية، فتكلم عن المبتدأ وما بني عليه وهو الخبر، وعن الفعل والفاعل، وما يدخل على الجملة

الابتدائية فيخرجها من الابتداء، ثم تكلم عن عامل الجر إلى أن إلى أن المبتدأ هو الاصل في الجملة العربية.